منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأثرها على الصادرات المصرية خلال الفترة 2016-2020

د. خالد هاشم عبدالحميد*

مستخلص

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد المحاولات لتحقيق التكامل القاري بين الدول الأفريقية وقد دخلت حيز التنفيذ عام 2021، وتهدف إلى زيادة تدفقات التجارة بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية كمرحلة أولية لتحقيق السوق الأفريقية المشتركة وإصدار عملة موحدة.

ويهدف هذا البحث إلى تناول أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية، وذلك من خلال أستخدام نموذج الجاذبية وبيانات سلسلة مقطعية لمجموعة الدول يبلغ عددها 28 دولة خلال الفترة 2016-2020.

وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية.

كلمات مفتاحية: التكامل القاري الأفريقي، الأقليمية المفتوحة، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الصادرات المصرية، نموذج الجاذبية.

Abstract:

The African Continental Free Trade Area (AFCFTA) Considers One of The Attempts To Achieve Continental Integration Between African Countries, It Was Entered into Force In 2021, And It Aims To Increase Trade Flows Between Countries, Through The Elimination Of Tariff And Nontariff Barriers, As First Step To Achieve African Common Market And Issuing A Single Currency.

* أستاذ الاقتصاد المساعد – قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية – كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان

Email: Khalid_doctor2010@yahoo.com

This Research Aims To Discuss The Impact Of The African Continental Free Trade Area On Egyptian Exports, Using Gravity Model And Cross Section Data For 28 Countries During The Period 2016-2020.

The Study Concludes The Positive Impact Of The African Continental Free Trade Area On Egyptian Exports.

Key Words: African Continental Integration, Open Regionalism, African Continental Free Trade Area, Egyptian Exports, Gravity Model.

مقدمـة:

يشهد العالم تحولات اقتصادية مهمة تتمثل في تزايد الأتجاه نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث بلغ عدد الأتفاقيات الإقليمية التى أخطرت بها منظمة التجارة العالمية حتي يناير2022 حوالى574 أتفاقية مفعل منها 353 أتفاقية، كما تزامن مع النمو فى عدد الأتفاقيات الإقليمية التحول من الإقليمية المغلقة التى تتم بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا إلى الإقليمية المفتوحة التى تتم بين دول تنتمي إلى أقاليم مختلفة[١].

وتسعى الدول إلى الأستفادة من مزايا ومنافع هذه التكتلات مثل أتساع حجم السوق، وزيادة الدخل القومي، وتقسيم العمل إلي جانب التأثير في حركة ونطاق التجارة الدولية بالإضافة إلى زيادة القوة التفاوضية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي عند عقد الأتفاقيات التجارية[٢].

وقد قامت الدول الأفريقية بالعديد من المحاولات والمبادرات لتحقيق التكامل الإقليمى فيما بينها منذ أنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام1963، وكانت خطة عمل لأغوس عام1981، أول هذه المحاولات مرورا بأتفاقية أبوجا عام1991 المنشئة للجماعة الأقتصادية الأفريقية، ثم أتفاقية المشاركة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا NIPAD.

الإ أنه على الرغم من تعدد المحاولات التكاملية لا تزال النتائج المحققة ضعيفة بحسب تقرير حالة التكامل الذي يصدره بنك التنمية الأفريقي، حيث حققت الدول الأفريقية معدل 0.54 من أصل واحد فى التكامل التجارى فيما بينها وهو مستوى متوسط، ويتضح ذلك أيضا من حجم التجارة البينية داخل القارة الأفريقية حيث لا تتجاوز التجارة البينية 16% عام 2017 مقارنة بالتكتلات الأخرى مثل الأتحاد الأوربى حيث

يبلغ حجم التجارة البينية بين أعضائه حوالى 78%، والتكتلات الأسيوية التى تبلغ حجم التجارة البينية فيما بين أعضائها حوالى 30%، وهو ما يجعل التكتلات الأفريقية الأضعف مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، وقد دفع ذلك قادة الدول الأفريقية إلى أتخاذ مجموعة من القرارات لدفع عجلة التكامل الأقتصادى فيما بينها[٣].

وتعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد أشكال الإقليمية المفتوحة التى تتم بين الأقاليم، كما أنها تعتبر أكبر تكتل تجارى حيث بلغ عدد الدول المشاركة بها 54 دولة من أصل 55 دولة أفريقية، كما يبلغ حجم سكان دول المنطقة حوالى 1.3مليار نسمة، وهو ما يجعلها أكبر التكتلات من حيث عدد الدول المشاركة منذ أنشاء منظمة التجارة العالمية كما يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول المنطقة 3.4 تريليون دولار[٤].

ومن المتوقع أن تسهم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير المزيد من فرص العمل وتعزيز التجارة والأستثمار بين الدول الأفريقية، كما أنه من المتوقع زيادة الصادرات الأفريقية البينية وتحقيق الأندماج بين المناطق الأقتصادية الإقليمية من خلال سوق مشتركة وتحقيق الوحدة الأقتصادية والنقدية.

وتعتبر مصر من أوائل الدول التى وقعت على أتفاقية أبوجا المنشئة للجماعة الأقتصادية الأفريقية، كما أنها عضو فى أتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، هذا بالإضافة إلى العديد من الأتفاقيات التجارية الثنائية المشتركة مع العديد من الدول الأفريقية.

الا أنه على الرغم من ذلك فإن نسبة صادرات مصر إلى الدول الإفريقية من أجمالي صادراتها لاتزال منخفضة حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية للدول الأفريقية حوالى 14.2 % من إجمالي صادراتها فى عام 2020، كذلك بالنسبة للواردات المصرية فقد بلغت حوالى 1.99%من إجمالي الواردات المصرية عام 2020، هذا بالإضافة إلى تركز الصادرات والواردات المصرية مع عدد محدود من الدول الأفريقية.

ويأتى أنضمام مصر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد الخطوات نحو تنمية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية من خلال إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على التدفقات التجارية.

فى ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث فى الأتي: "إلى أي مدي يسهم تطبيق أتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فى زيادة الصادرات المصرية للدول الأعضاء".

أما بالنسبة لفرضية البحث تتمثل فى الأتي "من المتوقع أن تسهم أتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فى زيادة الصادرات المصرية للدول الأعضاء."

وبالنسبة لهدف البحث فيتمثل فى أختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة، أما بالنسبة لأهمية البحث فتتمثل فى أن البحث يعتبر أحد الدراسات التطبيقية التي تهدف إلى تناول دور منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأثرهاعلى الصادرات المصرية.

أما فيما يتعلق بمنهجية البحث يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، وذلك للتعرف على أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية، وفى سبيل تحقيق ذلك ينقسم البحث إلى جزءين:

- الجزء الاول: ويتناول الإطار التنظيري للتكامل القاري الأفريقي من حيث النشأة والدوافع، ثم تحليل واقع التكامل الأقتصادي بين الدول الأفريقية، يلى ذلك تناول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من حيث النشأة والأهداف، ثم تناول فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ثم تحليل واقع التبادل التجارى بين مصر ودول القارة الأفريقية، وأخيرا مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتدفقات التجارية.
- الجزء الثاني: يتناول الإطار التطبيقي وذلك من خلال تقدير أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية من خلال أستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model لتدفقات التجارة الثنائية، وأستخدام بيانات سلسله مقطعية Cross Section Data لعدد 28 دولة من الدول الأفريقية خلال الفترة من 2016- 2020.

٢/التكامل القاري الأفريقي النشأة والدوافع:

ترجع بداية جهود التكامل القاري الأفريقي إلي معاهدة أبوجا عام 1991 التي تم التوقيع عليها من جانب 54 دولة والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994، والتى أنشئت بموجبها الجماعة الأقتصادية الأفريقية على غرار الأتحاد الاوربي، ثم أستمرت هذه الجهود مع أطلاق الأتحاد الأفريقي جدول أعمال "الأجندة الأفريقية لعام 2063" وذلك لتقييم التقدم المحقق فى السوق الأفريقية وفهم أسباب الفجوة بين الدول الأفريقية ومعرفة الأساليب التى يمكن من خلالها تخفيض تكاليف التجارة البينية بين الدول الأعضاء[٥]، وقد حددت معاهدة أبوجا ستة مراحل لتحقيق التكامل القاري الأفريقي هي[٦]:

جدول رقم (1)

مراحل التكامل القاري الأفريقي

المرحلة	الهدف	الخطوات
المرحلة الاولى 1995-1999	تعزيز دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية	تقوية وتدعيم التجمعات المعتمدة وإقامة تجمعات أخرى
المرحلة الثانية 2000-2007	إلغاء التعريفة بين دول التجمعات	تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية على مستوى كل مجموعة. الخفض التدريجي للحواجز على التجارة البينية. رفع مستوى التنسيق الجمركي وتوحيد أنظمة الدفع والعبور.
المرحلة الثالثة 2008-2018	تحول التجمعات الاقليمية الى منطقة تجارة حرة	اقرار جدول زمني للإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ثم إنشاء منطقة التبادل الحر
المرحلة الرابعة* 2018-2020	إقامة منطقة تجارة حرة قارية	إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء
المرحلة الخامسة 2021-2024	إقامة سوق أفريقية مشتركة	إقرار تعريفة جمركية أفريقية موحدة. توحيد السياسات النقدية، المالية. حرية حركة عوامل الإنتاج
المرحلة السادسة 2025-2028	إقامة اتحاد اقتصادى قارى افريقي	إنشاء صندوق نقدي أفريقي وبنك مركزي أفريقي وعملة موحدة. إنشاء برلمان عموم أفريقيا.

* - تم تاجيل هذه المرحلة لبداية عام 2021.

Source: Ajibo, Collins. "African Continental Free Trade Area Agreement: The Euphoria, Pitfalls and Prospects". ***Journal of World Trade***, no. 5, 2019, p. 871-894.

وتهدف الدول الأفريقية من التكامل القاري فيما بينها إلى[٧]:

- زيادة التنافس وكبر حجم السوق، والذي يسمح بالتوسع في حجم الأستثمارات؛
- زيادة القوة التفاوضية فتجمع الدول الأعضاء مع بعضها فى تكتل يجعلها أكثر قوة من ناحية التفاوض الاقتصادي الدولي، وتعود الفائدة بصفة خاصة على الدول الصغيرة من خلال المفاوضات التجارية.
- زيادة التعاون حيث تستطيع الدول الصغيرة ومنخفضة الدخل الأستفادة من التعاون.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث توجد علاقة موجبة بين النمو والتجارة، بمعنى أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى زيادة النمو عن طريق زيادة حجم التجارة الدولية.

ولتحقيق الأهداف السابقة للتكامل أعتمدت القارة الأفريقية على ثمانية تكتلات اقليمية هى تجمع دول الساحل والصحراءCEN-SAD، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقياCOMESA، تجمع شرق افريقياECA، المجموعة الأقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS، أتحاد المغرب العربيUMA ، مجموعة التنمية لجنوب أفريقياSADC، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياECOWAS، السلطة الحكومية للتنميةIGAD.

٣/تحليل واقع التكامل الأقتصادي بين الدول الأفريقية:

وعند تحليل التكامل الأقتصادى بين الدول الأفريقية تم الأعتماد على مؤشرين هما مؤشر التكامل الأقتصادى، ومؤشر نسبة تدفقات التجارة البينية.

٣/١ مؤشر التكامل الأقليمى:

فيما يتعلق بمؤشر التكامل الأقليمي فهو عبارة مؤشر مركب يتكون من خمسة مؤشرات فرعية هي التكامل التجاري، تكامل البنية الأساسية، التكامل الإنتاجي، حرية أنتقال الأشخاص، تكامل السياسات الأقتصادية، وتتراوح قيمة المؤشر بين(الصفر-الواحد الصحيح) وكلما أقتربت قيمة المؤشر من الصفر تشير إلى أنخفاض درجة التكامل وكلما أقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح تشير إلى أرتفاع درجة التكامل[٨].

جدول رقم(2)

مؤشر التكامل الاقليمى فى أفريقيا عام 2019

	مؤشر التكامل التجاري	مؤشر تكامل البنية الأساسية	مؤشر التكامل الإنتاجي	مؤشر حرية أنتقال الأشخاص	مؤشر تكامل السياسات الأقتصادية
CEN-SAD	0.377	0.32	0.256	0.58	0.441
COMESA	0.445	0.317	0.328	0.385	0.365
EAC	0.44	0.555	0.434	0.664	0.66
ECCAS	0.357	0.373	0.323	0.469	0.684
ECOWAS	0.438	0.298	0.22	0.733	0.469
IGAD	0.444	0.48	0.331	0.54	0.423
SADC	0.34	0.214	0.239	0.49	0.422
UMA	0.481	0.509	0.449	0.438	0.571
مؤشر التكامل الافريقى	0.38	0.22	0.2	0.44	0.39

Source: United Nation, "Africa Regional Integration Index Report 2019", ***United Nation Economic Commission For Africa***, 2019. Avabalie at, https://www.integrate-africa.org.

يتضح من بيانات الجدول رقم(2) أنخفاض درجة التكامل الأقليمي المحقق بين دول القارة الأفريقية ككل وكذلك أنخفاض درجة التكامل المحقق على مستوى التكتلات الإقليمية الثمانية، وذلك كما يلى:

بلغ مؤشر التكامل التجارى المحقق على المستوى الأفريقى 0.38 وهى نسبة منخفضة أقل من المتوسط، وكان الأتحاد المغاربى هو الأعلى بين التكتلات الأفريقية فى هذا المؤشر حيث بلغت قيمة المؤشر 0.48 وهو مستوى دون المتوسط.

أما بالنسبة لمؤشر تكامل البنية الأساسية بين دول القارة فقد بلغت 0.22 وهى نسبة منخفضة جدا، كما بلغت أعلى قيمة للمؤشر فى جماعة شرق أفريقيا حيث بلغت 0.55 .

وبالنسبة لمؤشر التكامل الأنتاجى بين دول القارة فقد بلغ 0.20 وهى نسبة منخفضة جدا، وبلغت أعلى قيمة للمؤشر فى الأتحاد المغاربى حيث بلغت 0.44، أما بالنسبة لمؤشر حرية أنتقال الأشخاص بين الدول فقد بلغ على مستوى القارة 0.44 وهى نسبة منخفضة، وبلغت أعلى قيمة له فى جماعة شرق أفريقيا وكانت 0.66،

وبالنسبة لموشر تكامل السياسات الأقتصادية فقد بلغ على مستوى القارة 0.39، وقد بلغت أعلى قيمة له فى الجماعة الأقتصادية لدول وسط أفريقيا وكانت 0.68.

٣/٢ مؤشر نسبة تدفقات التجارة البينية:

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط نسبة تدفقات التجارة البينية بين دول الجماعة الأقتصادية الأفريقية بلغت حوالى 16% من أجمالى تجارتها خلال الفترة من 2011 إلى 2020 وهى تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخري، حيث بلغت متوسط نسبة تدفقات التجارة البينية لدول تكتل الآسيان حوالى 24% خلال نفس الفترة، كما بلغت متوسط نسبة تدفقات التجارة البينية لدول تكتل النافتا حوالى 50%، أما بالنسبة للأتحاد الأوربى فقد بلغت متوسط نسبة تدفقات التجارة البينية حوالى62.5 % خلال نفس الفترة.

جدول رقم(3)

نسبة تدفقات التجارة البينية لبعض التكلات الإقليمية خلال الفترة 2011-2020

	الجماعة الأفريقية	الآسيان	النافتا	الأتحاد الاوربى
2011	13	25	48	63
2012	13	25	49	61
2013	14	26	49	61
2014	15	25	50	62
2015	18	24	50	62
2016	18	23	50	63
2017	16	23	50	63
2018	16	24	50	63
2019	17	23	50	62
2020	18	21	49	63

المصدر: تم اعداد بمعرفة الباحث اعتمادا علي بيانات https://www.trademap.org.

ويرجع أنخفاض تدفقات التجارة البينية بين الدول الأفريقية إلى ميل الدول الأفريقية منذ الحصول على أستقلالها فى عام 1960 إلى التجارة مع أوربا وآسيا أكبر من التجارة فيما بينها أو مع الدول المجاورة، هذا إلى جانب الضعف والبطء فى تنفيذ أتفاقيات التكامل الأقليمي[٩] .

٤/ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية النشأة:

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد اشكال التكامل القاري التى ظهرت بعد أربعة أعوام من توقيع اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية TFTA بين جماعة تنمية الجنوب الأفريقي SADC والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA، وجماعة شرق أفريقياEAC في عام2008، ويمثل أقتصاد هذه التكتلات الثلاثة نحو 1.3 تريليون دولار بنسبة 60 % من أجمالى أقتصاد القارة وتضم 26 دولة أفريقية أي ما يقرب من نصف عدد دول القارة[١٠].

وترجع بداية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى عام 2012 حيث قام قادة الدول الأفريقية بوضع تصور لإقامة منطقة التجارة الحرة بحلول2017، كما تم أعتماد خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الأفريقية، كما تم الأتفاق على عقد اجتماعات تشاورية بين التكتلات الثمانية داخل القارة الأفريقية فيما يتعلق بمنطقة التجارة القارية[١١].

وفى عام 2015 تم الإعلان عن الأتفاقية الإطارية بشان منطقة التجارة الحرة إلى جانب إعلان خارطة طريق بشان المفاوضات حول منطقة التحارة الحرة وتم التوقيع عليها فى مارس 2018 من جانب 54 دولة من أصل 55 دولة عضو في كيغالي عاصمة رواندا[١٢]، لتدخل حيز التنفيذ فى عام 2019، الإ أنه تم إرجاء تنفيذ منطقة التجارة الحرة لتدخل حيز التنفيذ فى2021، وعرفت بأسم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(AFCFTA) African Continental Free Trade Area، وتعد هذه خطوة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فى دول القارة الأفريقية، حيث تتطلب الأتفاقية مبدئيًا من الدول الأعضاء إزالة حوالى 90 % من التعريفات الجمركية، وهو ما يسمح بحرية التبادل التجاري[١٣].

٥/ أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

تتضمن أتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية مجموعة من الأهداف العامة والأهداف المحددة وتتمثل هذه الأهداف فى الأتي[١٤]:

٥/١ الأهداف العامة:

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسمح بحرية التجارة وأنتقال الأشخاص لتعميق التكامل الأقتصادى للقارة الأفريقية لتحقيق السوق القارية؛
- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تسهم فى حرية حركة التجارة والأشخاص؛
- أرساء أسس أقامة اتحاد جمركى قارى وسوق مشتركة فى مرحلة لأحقة؛

- تشجيع تحقيق التنمية الأقتصادية والإجتماعية المستدامة؛
- تحسين القدرات التنافسية للدول الأطراف داخل القارة؛
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة والتنمية الزراعية؛
- حل تحديات تعدد وتداخل العضويات داخل التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

٥/٢ الأهداف المحددة:

لتحقيق الأهداف العامة السابق ذكرها تتمثل الأهداف المحددة فى[١٥]:

- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة بين الدول الأعضاء؛
- التحرير التدريجى للتجارة فى الخدمات؛
- التعاون بشأن سياسات الأستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة؛
- التعاون فى جميع المجالات ذات الصلة بالتجارة؛
- التعاون فى المسائل الجمركية وفى تنفيذ تدابير تييسر التجارة؛
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات؛
- إنشاء أطار مؤسسى لإدارة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وضمان استمراريته.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تعمل جميع الدول معا للوصول إلى الهدف الطموح الذي قررته وهو رفع نسبة التجارة الأفريقية البينية من 14% في عام 2013 إلى 50% في 2045، وذلك من خلال إجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات لتسهيل حركة السلع عبر الحدود وتحسين حصة أفريقيا في التجارة الدولية من 2% إلى 12%.

هذا إلى جانب معالجة القضايا ذات الصلة بتسهيل التجارة وحركة الأعمال والأشخاص من خلال البروتوكولات المتنوعة.

٦/فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

٦/١ فرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

من المتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية العديد من المزايا والفرص للدول الأعضاء فى المنطقة وذلك من خلال[١٦]:

- إزاله العقبات أمام تدفقات التجارة البينية للدول الأعضاء؛
- من المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية أحد المحركات الأساسية لتحقيق النمو الأقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فى القارة الأفريقية؛
- توحيد 1.3 مليار شخص، وخلق تكتل اقتصادي بقيمة 3.4 تريليون دولار؛
- دخول القارة الأفريقية في عصر جديد من التنمية؛

- يؤدى التزام الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على معظم السلع إلى زيادة التجارة في المنطقة بنسبة 25٪ على المدى المتوسط، وقد تتضاعف هذه النسبة إذا تم التعامل مع القضايا الأخرى خاصة ما يتعلق بالتوافق حول النقاط العالقة لقواعد المنشأ بما لا يتجاوز نهاية يونيو 2021.
- تسهم عملية إلغاء التعريفات والرسوم الجمركية فى دعم التصنيع والتنمية فى القارة الأفريقية.

٦/٣ تحديات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

نظرًا لحداثة التجربة فيمكن أعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خطوة أولية على طريق التكامل بين مجموعة من الدول الغير المتجانسة ويرجع ذلك إلى[١٧]:

١. من الناحية السياسية هناك عدد كبير من المشاحنات والخلافات على الحدود بين الدول الأعضاء، وهناك مناخ من عدم الأستقرار السياسي والأمني؛

٢. من الناحية الأقتصادية هناك أختلاف في السياسات الأقتصادية الكلية بين دول أفريقيا، هذا إلى جانب تعدد العضوية فى التكتلات الاقتصادية القائمة، بالإضافة إلى أنتشار الفقر والتخلف والأعتماد على العالم الخارجي.

٣. من الناحية التجارية تعانى الدول الأفريقية من الأعتماد علي تصدير المحاصيل من المواد الزراعية وضعف التصنيع في أفريقيا، وهو ما يؤدى إلى أنخفاض التجارة البينية بين دول القارة، هذا بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية خاصة الطرق والنقل[١٨].

ويتطلب التغلب على تحديات التكامل الإقليمي في أفريقيا التنسيق بين الأنظمة الحاكمة، سواء الأقتصادية أو المالية، والتنسيق بينها حتى يتم الوصول إلى السوق الأفريقية الموحدة بشكل تدريجي، هذا إلى جانب إجراء جولات من المفاوضات المتعاقبة لتحرير التجارة، والتي من خلالها يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية توحيد الأنظمة التجارية في أفريقيا في نظام قاري موحد ومتماسك.

٧/ تحليل واقع التبادل التجارى بين مصر ودول القارة الأفريقية:

تتمتع مصر بوجود العدد من عوامل التقارب بينها وبين الدول الأفريقية، ويرجع ذلك إلى هويـــة مصر الأفريقية، الموقع الجغرافي لمصر فى شمال وشرق أفريقيا، التاريخ والإرث الحضاري المشترك هذا إلى جانب عضوية مصر في منظمات وتكتلات إقليمية ودولية مثل الأتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي، تجمع الساحل والصحراء، الكوميسا[١٩].

كما تسعى مصر إلى تعزيز التبادل التجارى مع الدول الأفريقية وذلك من خلال أتفاقيات التكامل الاقليمي، وهو ما دفع مصر للأنضمام لأتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) عام 1998، كما وقعت مصر أيضا فى عام 2008 على أتفاقية التجارة الحرة الثلاثية TFTA بين جماعة تنمية الجنوب الأفريقي SADC والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA، وجماعة شرق أفريقياEAC، ويمثل اقتصاد هذه التكتلات الثلاثة نحو 1.3تريليون دولار بنسبة 60% من أجمالى اقتصاد القارة وتضم 26 دولة افريقية أي ما يقرب من نصف عدد دول القارة[٢٠].

ويهدف هذا التكتل إلى تنمية التبادل التجارى بين دول التكتلات الثلاثة، وذلك من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والقضاء على أي عوائق تجارية، بما يعد خطوة مهمه في طريق إقامة منطقة التجارة الحرة القارية والأتحاد الاقتصادي الأفريقي.

جدول رقم (4)

تطور الصادرات المصرية لأفريقيا خلال الفترة 2011-2020

الف دولار

السنة	اجمالى صادرات مصر العالمية	الصادرات المصرية لأفريقيا	نسبة الصادرات المصرية لأفريقيا من اجمالى الصادرات*
2011	31582439	4309274	13.64
2012	29417006	4559534	15.50
2013	28779409	4361533	15.16
2014	26812196	3904959	14.56
2015	21852048	3310644	15.15
2016	22973369	3483134	15.16
2017	26434038	3734757	14.13
2018	29483042	4768224	16.17
2019	30632553	4767434	15.56
2020	26815145	3810619	14.21

*- تم حسابها بواسطة الدارس.

source: https://www.trademap.org

عند تحليل التبادل التجارى بين مصر والدول الأفريقية يتضح من بيانات الجدول رقم(4) أن متوسط نسبة الصادرات المصرية للدول الأفريقية بلغت 14.9% خلال الفترة

2011-2020، وهي نسبة منخفضة مقارنة بعدد دول القارة الأفريقية وحجم سكان هذه الدول.

ويوضح ذلك ضعف التبادل التجارى بين مصر والدول الافريقية، هذا إلى جانب تركز الصادرات المصرية مع الدول العربية فى شمال أفريقيا وأربعه دول غير عربية فقط وهى(كينيا - نيجيريا- غانا- كوت ديفوار).

وقد تمثلت أهم الصادرات المصرية للدول الأفريقية فى الملح، الكبريت، الأسمنت، منتجات السيراميك، الآلات والأجهزة الكهربائية، منتجات المطاحن، الورق، السكر، الصابون والزيوت العطرية، الأسمدة، الملابس، المنتجات البترولية .

جدول رقم(5)

تطور الواردات المصرية من أفريقيا خلال الفترة2011-2020

الف دولار

السنة	اجمالى واردات مصر العالمية	الواردات المصرية من أفريقيا	نسبة الواردات المصرية من أفريقيا من اجمالى الواردات*
2011	62282017	1865502	3.00
2012	69865552	2494355	3.57
2013	66666449	1427427	2.14
2014	71337744	1240648	1.74
2015	73975174	1773155	2.40
2016	70649458	2011997	2.85
2017	66763870	1868359	2.80
2018	82444514	2217163	2.69
2019	78657518	2096394	2.67
2020	60279554	1200312	1.99

*- تم حسابها بواسطة الدارس.

source: https://www.trademap.org

أما بالنسبة لتطور الواردات المصرية العالمية ونصيب دول القارة الأفريقية من هذه الواردات، يتضح من بيانات الجدول (5) أن متوسط نسبة الواردات المصرية من

الدول الأفريقية بلغت 2.5 % خلال الفترة 2011-2020، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بحجم السوق المصري وحجم وارداته.

ويرجع أنخفاض حجم التبادل التجارى بين مصر والدول الأفريقية للعديد من الأسباب منها[٢١]:

١. أرتفاع القيود الجمركية المفروضة من جانب هذه الدول؛
٢. تشابة الهياكل الإنتاجية للدول الأفريقية حيث تعتمد هذه الدول على أنتاج وتصدير السلع الأولية واستيراد المنتجات المصنعة؛
٣. عدم توافر المعلومات الأساسية عن هذه الأسواق وأذواق المستهلكين بها؛
٤. أرتفاع المخاطر التجارية وغير التجارية فى السوق الأفريقية وأرتفاع تكلفة التامين على هذه المخاطر؛
٥. المنافسة القوية لدول جنوب شرق آسيا للمنتجات المصرية خاصة المنسوجات ؛
٦. سوء الأوضاع الأقتصادية وأنخفاض معدلات النمو الاقتصادى ومستويات الدخل؛
٧. الأفتقار إلى نظام الأعتراف المتبادل بالمواصفات الفنية بين دول القارة؛
٨. أرتفاع تكاليف النقل بين مصر والدول الأفريقية وهو ما يؤدى إلى أرتفاع تكاليف التجارة .

٨/ العلاقة بين منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية والتدفقات التجارية مراجعة الأدبيات السابقة:

٨/١ دراسة Mesut Saygili (2019)[٢٢]:

قامت الدراسة بإجراء تقدير لأثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التدفقات التجارية للدول الأعضاء وذلك بأستخدام نموذج التوازن العام المقارن computable general equilibrium (CGE) لتقدير أثر منطقة التجارة الحرة فى ظل سيناريوهين متوقعين للأجل الطويل بحلول عام 2063:

السيناريو الاول: انشاء منطقة التجارة الحرة والتحرير الكامل للتجارة فى السلع بين الدول الأعضاء سوف يؤدى إلى زيادة مكاسب الرفاهية الأقتصادية بنسبة16.11مليار دولار مقابل خسائر تقدر بحوالى 4.1 مليار دولار نتيجة أنخفاض الإيرادات الجمركية، هذا بالاضافة إلى زيادة تدفقات التجارة البينية بنسبة 33% بين الدول الأعضاء وبالتالى أنخفاض العجز التجاري بين الدول الأفريقية إلى النصف، كما توصلت الدراسة إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 0.97%، وزيادة نسبة التشغيل بنسبة 1.17% وذلك بحلول عام 2063.

السيناريو الثانى: فى ظل أعفاء بعض السلع الحساسة من التطبيق سوف تزيد الرفاهية الأقتصادية بمقدار10.7 مليار دولار وتصبح الخسائر فى الإيرادات الجمركية حوالي 3.2 مليار دولار، بالإضافة إلى زيادة تدفقات التجارة البينية بنسبة 24% بين الدول الأعضاء وأنخفاض العجز التجاري بنسبة 3.8%، إلى جانب زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 0.66%، وزيادة نسبة التشغيل بنسبة 0.82 % وذلك بحلول عام 2063.

كما أوضحت الدراسة أن أكثر القطاعات المستفيدة من أقامة المنطقة هى قطاع الزراعة والغذاء حيث من المتوقع زيادتها بسبة 9.4%، أما المنتجات الصناعية فمن المتوقع زيادتها بنسبة 4.7%، وبالنسبة للصادرات الخدمية يتوقع زيادتها بنسبة 31.9% مقارنة بعام 2010.

وقد أوصت الدراسة بالأستفادة من توسيع الأسواق والعمل على تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين كفاءة الهياكل الأساسية اللوجستية التجارية، وتسهيل حركة الأيدى العاملة ورأس المال من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية إلى جانب تعزيز إندماج الدول الأعضاء في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في أفريقيا.

٨/٢ دراسة ٢٣(2019)Lisandro Abrego :

وقد قامت الدراسة بتقدير أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الرفاهية الاقتصادية وعلى التدفقات التجارية بالتطبيق على45 دولة أفريقية خلال الفترة 2014-2016 فى ظل أفتراض المنافسة الكاملة والمنافسة الأحتكارية مع أفتراض التحرير الكامل من خلال إزاله كافة القيود الجمركية وأفتراض التحرير الجزئى مع التطبيق على 26 قطاع فى جميع الدول .

وقد توصلت الدراسة إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية الناتجة عن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بنسبة تتراوح بين 2%-4%، كما توصلت الدراسة أن معظم المكاسب ناتجة عن إزالة الحواجز غير الجمركية.

أما بالنسبة للأثر على التدفقات التجارية فقد توصلت الدراسة إلى زيادة التدفقات التجارية بين الأقاليم بنسبة 82% فى ظل المنافسة الكاملة وبنسبة 78% فى ظل المنافسة الإحتكارية، أما بالنسبة للأثر على التجارة الإجمالية في القارة فإن التجارة الاجمالية سوف تزيد بنسبة 8.4 % فى حالة المنافسة الكاملة، و بنسبة 7.6% فى حالة المنافسة الإحتكارية مع أختلاف النتائج بين البلدان حسب مستوى الحواجز

الجمركية، وبالنسبة للاثر على الإيردات الجمركية فتقدر الخسائر نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية 0.03% من الناتج المحلى الإجمالي.

وقد أوصت الدراسة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات منها:

- خفض القيود غير التعريفية وتحسين بيئة الأعمال التجارية في أفريقيا من خلال رفع كفاءة الموانئ والنقل الجوي إلى جانب السعى نحو تخفيض تكاليف النقل البري لتشجيع التجارة داخل المنطقة .
- اعتماد سياسات داعمة لتشجيع التحول الهيكلي من أجل الأستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تشجيع التحول البنيوي.
- تصميم برامج تدريبية للعمال لضمان إعادة توزيع العمالة ورأس المال بشكل سلس على القطاعات الأكثر احتمالاً للنمو مثل الصناعات التحويلية.

٨/٣ دراسة ٢٤(2020) World Bank:

وقد قامت الدراسة بتقدير الأثار المتوقعة لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بأستخدام نموذج التوازن العام المقارن بالأعتماد علي توقع البيانات خلال الفترة 2014-2035 فى ظل ثلاثة سيناريوهات وهى:

١- الإلغاء التدريجي لنسبة 97% من القيود التعريفية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢- الإلغاء التدريجى للقيود التعريفة والقيود غير التعريفية.

٣- الإلغاء التدريجى للقيود التعريفية والقيود غير التعريفية مع تطبيق إجراءات تسهيلات التجارة.

وقد توصلت الدراسة إلى الأتى:

فى حالة تطبيق السيناريو الاول: وهو الإلغاء التدريجى لحوالى 97 % من القيود التعريفية فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالى لدول المنطقة بنسبة 0.13% وهو ما يعادل حوالى 12تريليون دولار، وزيادة تدفقات التجارة البينية بنسبة ٢١,٧% وهو ما يعادل حوالى 131 تريليون دولار، وزيادة الصادرات بنسبة 1.78وهو ما يعادل حوالى 35 تريليون دولار، وزيادة الواردات بنسبة 2.31% بما يعادل 41 تريليون دولار.

أما فى حالة السيناريو الثانى: وهو الإلغاء التدريجى للقيود التعريفية والقيود غير التعريفية فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول المنطقة بنسبة 2.24%،

وزيادة تدفقات التجارة البينية بنسبة 51.85%، وزيادة الصادرات بنسبة 18.84 وزيادة الواردات بنسبة 19.58% .

أما فى حالة السيناريو الثالث الإلغاء التدريجى للقيود التعريفية والقيود غير التعريفية مع تطبيق إجراءات تسهيلات التجارة فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول المنطقة بنسبة 4.2% وهو ما يعادل حوالى 413 تريليون دولار، وزيادة تدفقات التجارة البينية بنسبة 92% وهو ما يعادل حوالى 556 تريليون دولار، وزيادة الصادرات بنسبة 28.64 وهو ما يعادل حوالى 560 تريليون دولار، وزيادة الواردات بنسبة 40.6% بما يعادل 714 تريليون دولار.

كما توصلت الدراسة ايضا أن المكاسب فى حالة إلغاء القيود غير التعريفية وتطبيق تسهيلات التجارة تفوق المكاسب فى حالة تخفيض القيود التعريفية فقط، وقد أوصت الدراسة بالإسراع فى تخفيض القيود غير التعريفية وتطبيق إجراءات تسهيلات التجارة نظرا للمكاسب المحققة منها.

٩/ تقدير أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية:

يعتبر نموذج الجاذبية أحد النماذج القياسية الشائعة لتفسير تدفقات التجارة والأستثمار بين الدول والأقاليم، ويرجع تاريخ نموذج الجاذبية إلى العالم الفيزيائي أسحق نيوتن1687، حيث أوضح أن قوى التجاذب بين أثنين من الأجسام تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتهما وعكسيا مع المسافة بينهم[٢٥].

وقد تلي ذلك أستخدام نموذج الجاذبية من جانب الاقتصادي الهولندى Tinbergen عام 1962 & Pohonen عام 1963 لتوضيح تدفقات التجارة الثنائية بين الدول، حيث أفترض كل منهم أن تدفقات التجارة بين الدول معبرا عنها بقوى العرض والطلب تتناسب طرديا مع أحجام هذه الدول معبرا عنها بالناتج المحلى الأجمالى لهذه الدول، وعكسيا مع تكلفة التجارة بين هذه الدول معبرا عنها بالمسافة بين هذه الدول[٢٦].

وقد تلي ذلك أضافة العديد من المتغيرات المستقلة إلى نموذج الجاذبية للتعبير عن أوضاع خاصة، مثل مستوى التعريفة الجمركية المفروضة، وحجم السكان للتعبير عن حجم الدول ، وكذلك متغير الأتفاقيات الأقليمية لتوضيح مدى وجود أتفاقيات تجارية بين الدول، ومتغير اللغة لتوضيح مدى وجود لغة مشتركة، ومتغير الحدود لتوضيح مدى وجود حدود مشتركة بين الدول.

وفي ضوء الدراسات التطبيقية السابقة تم أستخدام نموذج الجاذبية لتقدير أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية خلال الفتـــرة 2016-2020، وقد أخذت معادلة التقدير الشكل التالي:

$$EX = \beta_0 + \beta_1 (GDP) + \beta_2 (POP) - \beta_3 (DIST) + \beta_4 (LANG) + e$$

ويمكن توصيف المتغيرات المستخدمة فى التقدير كما يلى:

- **EX** متغير تابع ويشير إلى أجمالي الصادرات المصرية للدول الأفريقية خلال الفتـــرة محل الدراسة، وقد تم الحصول على بيانات الموشر من أحصاءات **Trade Map**.
- **GDP** متغير مستقل ويشير إلى الناتج المحلى الإجمالي فى الدول محل الدراسة، وقد تم الحصول علي بيانات المؤشر من أحصاءات البنك الدولى **World Bank**، ومـــن المتوقع أن يكون للناتج المحلى الإجمالى أثر موجب على الصادرات المصرية للـــدول الأفريقية الأعضاء فى المنطقة[٢٧]، حيث يشير زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى هـــذه الدول إلى زيادة مستويات الدخول فى الدول المستوردة وبالتالى زيادة الطلـــب علـــى الواردات[٢٨].
- **POP** متغير مستقل ويشير إلى أجمالى عدد السكان في الدول الأفريقية محل الدراسة، وقد تم الحصول علي بيانات المؤشر من أحصاءات البنك الدولى **World Bank**، ومن المتوقع أن يكون لحجم السكان أثر موجب على الصادرات المصرية للدول الأفريقية.
- **DIST** متغير مستقل ويشير إلى المسافة الجغرافية، وهى المسافة بين عواصم الدول الأفريقية محل الدراسة ومصر، وقد تم الأعتماد فى تقدير المسافة على أقصى مسافة دائرية ممكنة بأستخدام خطوط الطول والعرض، وذلك فى ضوء البيانات المتوافرة عن المسافة المتاحة في موقع **www.cepii.fr** ، ومن المتوقع أن يكون للمسافة الجغرافية أثر سالب على الصادرات المصرية للدول محل الدراسة.
- **LANG** متغير مستقل ويشير إلى اللغة المشتركة بين دول التكتل، وقد تضمينها فى النموذج كمتغير وهمى **Dummy Variable** حيث يتم إعطاء رقم واحد للدول التى تمتلك لغة مشتركة، ويتم إعطاء رقم صفر للدول التى لا تملك لغة مشتركة.
- $\beta 0 - \beta 1 - \beta 2 - \beta 3 - \beta 4$ معلمات يتم تقديرها من خلال النموذج المستخدم.
- **e** حد الخطأ.

بالنسبة لعينة الدراسة فقد أعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة مقطعية لعدد 28 دولة من الدول الأفريقية هى(ليبيا، السودان ، الجزائر، المغرب، كينيا، تونس، الصومال،

نيجيريا، اثيوبيا، غانا، اريتربا، جنوب افريقيا، أوغندا، السنغال، جيبوتي، كوت ديفوار، الكاميرون، مدغشقر، رواندا، تنزانيا، توجو، موريشيس، بوركينافاسو، موريتانيا، موزبيق، زيمبابوي، الكونجو، غينيا).

وقد تم إجراء تقدير للنموذج السابق باستخدام برنامج EViews، وقد جاءت نتائج التقدير كما يلى.

EX = 202543+ 1.10616*GDP + 1.9043*POP - 37.019*DIS + 226977.7*LANG

R-squared= 56% Adjusted R-squared= 55%

F-statistic = 43.48522 Durbin-Watson stat = 1.760770

Prob(F-statistic)= 0.000

وبتحليل النتائج السابقة يتضح ما يلى:

- معنوية التأثير الطردي للناتج المحلى الإجمالي على الصادرات المصرية للدول محل الدراسة وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معنوية التأثير الطردي لحجم السكان على الصادرات المصرية للدول محل الدراسة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- معنوية التأثير العكسي لمؤشر المسافة الجغرافية على الصادرات المصرية للدول محل الدراسة.
- معنوية التأثير الطردى لمتغير اللغة المشتركة على الصادرات المصرية للدول محل الدراسة، حيث تسهم اللغة المشتركة فى تسهيل التعاملات بين الأطراف المشتركة فى التبادل التجاري.
- بلغت القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج 55%، وهو ما يوضح أن 55% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم، كذلك تشير قيمة أختبار F إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الأحصائية.

أما عن مدى جودة النموذج المقدر فيمكن التحقق منها من خلال المؤشرات الأتية:

- درجة معنوية النموذج الكلى معبرا عن بمعامل التحديد R-squared ومعامل التحديد المعدلAdjusted R-squared، وقد بلغت قيمة كل منهم 56% و 55% على التوالى، وهو ما يوضح أرتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أن 55%

من التغير في المتغير التابع يرجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة، كذلك تشير قيمة أختبارF إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

- بالنسبة لمشكلة الإرتباط الذاتىAutocorrelation فقد تم الإعتماد على مؤشر Durbin- Watson Stat والتى بلغت1.76، وهو ما يوضح أنخفاض درجة الإرتباط الذاتي فى النموذج المقدر، كذلك تم اجراء اختبار Breusch Godfrey serial correlation LM، وقد جاءت نتائج القيم أكبر من مستوى المعنوية 5% وهو ما يوضح عدم وجود ارتباط ذاتى بين المتغيرات.
- بالنسبة لمشكلة تباين حد الخطأ Heteroscedasticity فقد تم الإعتماد على أختبار Breusch- pagan-godfrey للبواقى، وتبين منه أن قيمة الأحتمال أكبر من مستوى 5% ومن ثم هناك تجانس فى تباين حد الخطأ Homoscedasticity.
- بالنسبة لمشكلة الإرتباط الخطي Multicollinearity تم عمل أختبار(VIF) Variance Inflation Factor، وقد أوضحت نتائج الاختبار عدم وجود مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات حيث جاءت قيمة VIF أقل من 5 ، وهو ما يوضح عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات.

١٠/ ملخص وتوصيات البحث:

تناول هذا البحث أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية، وذلك من خلال أستخدام نموذج الجاذبية وبيانات سلسلة مقطعية لمجموعة الدول يبلغ عددها 28 دولة خلال الفترة 2016-2020، وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصادرات المصرية.

ولتعظيم المكاسب المحققة من منطقة التجارة الحرة القارية لمصر وللدول الاعضاء توصى الدراسة بعمل الأتي:

- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الخبرة مثل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية البنك الدولي لوضع آليات لتنفيذ الأتفاقية؛
- أنشاءهيكل تنظيمى لمنطقة التجارة الحرة تعبر عن وجهه نظر ومصالح القطاع الخاص من خلال إنشاء مجلس للأعمال التجارية الأفريقية؛
- الأهتمام بتطوير البنية التحتية وتطوير القدرات الصناعية للدول الأعضاء والحد من معوقات التجارة بين الدول الأعضاء؛

- **التحرك نحو تنويع الصادرات الأفريقية بما يمكنها من القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية؛**
- **السعى نحو إجراء مفاوضات لتحرير التجارة فى الخدمات إلى جانب تحرير التجارة فى السلع؛**
- **تطبيق مبدأ المواطنة وإزاله العقبات أمام تحركات الاشخاص.**

اولأ: نتائج النموذج القياسى المقدر

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 02/23/22 Time: 12:55
Sample: 1 140
Included observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	202543.8	47304.24	4.281726	0.0000
GDP	1.106168	0.193437	5.718500	0.0000
POP	1.9043298	0.466298	4.083936	0.0001
DIS	-37.01997	10.86899	-3.406019	0.0009
LANG	226977.7	30343.95	7.480163	0.0000

R-squared	0.563023	Mean dependent var	142208.1
Adjusted R-squared	0.550076	S.D. dependent var	196312.5
S.E. of regression	131679.4	Akaike info criterion	26.44919
Sum squared resid	2.34E+12	Schwarz criterion	26.55425
Log likelihood	-1846.443	Hannan-Quinn criter.	26.49188
F-statistic	43.48522	Durbin-Watson stat	1.760770
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثانيا: أختبارBreusch Godfrey correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	41.88804	Prob. F(2,133)	7.7871477
Obs*R-squared	54.10492	Prob. Chi-Square(2)	5.7834746

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/23/22 Time: 13:05
Sample: 1 140
Included observations: 140
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18132.08	37644.53	0.481666	0.6308
GDP	-0.087399	0.152963	-0.571374	0.5687
POP	0.254150	0.369280	0.688232	0.4925
DIS	-4.049357	8.650795	-0.468091	0.6405
LANG	-25598.00	24452.82	-1.046832	0.2971
RESID(-1)	0.552580	0.085837	6.437544	0.0000
RESID(-2)	0.115104	0.087628	1.313552	0.1913

R-squared	0.386464	Mean dependent var	6.16E-12
Adjusted R-squared	0.358785	S.D. dependent var	129770.9
S.E. of regression	103915.2	Akaike info criterion	25.98924
Sum squared resid	1.44E+12	Schwarz criterion	26.13633
Log likelihood	-1812.247	Hannan-Quinn criter.	26.04901
F-statistic	13.96268	Durbin-Watson stat	1.963910
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثالثا: أختبار Breusch- pagan-godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	12.16847	Prob. F(4,135)	8.780348
Obs*R-squared	37.10024	Prob. Chi-Square(4)	24.71765
Scaled explained SS	87.78371	Prob. Chi-Square(4)	3.892044

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/23/22 Time: 13:06
Sample: 1 140
Included observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.71E+10	1.18E+10	2.287184	0.0237
GDP	112638.7	48376.06	2.328397	0.0214
POP	-293453.2	116615.1	-2.516425	0.0130
DIS	-4662582.	2718195.	-1.715323	0.0886
LANG	3.15E+10	7.59E+09	4.156830	0.0001

R-squared	0.265002	Mean dependent var	1.67E+10
Adjusted R-squared	0.243224	S.D. dependent var	3.79E+10
S.E. of regression	3.29E+10	Akaike info criterion	51.30832
Sum squared resid	1.46E+23	Schwarz criterion	51.41338
Log likelihood	-3586.582	Hannan-Quinn criter.	51.35101
F-statistic	12.16847	Durbin-Watson stat	1.882229
Prob(F-statistic)	0.000000		

رابعا: : اختبار VIF

Variance Inflation Factors
Date: 02/23/22 Time: 13:08
Sample: 1 140
Included observations: 140

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	2.24E+09	18.06728	NA
GDP	0.037418	4.038486	2.800360
POP	0.217434	4.934448	2.785768
DIS	118.1348	13.30688	1.657022
LANG	9.21E+08	2.124070	1.517193

هوامش الدراسة:

[1] -http:// wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.

[٢] - شليحى الطاهر، مختاري مصطفى، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، ***مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة***، ، المجلد 3، العدد6، 2018، ص64–76.

[٣]– مديانى محمد ،بن الشيخ عبدالرحمان، "واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا"، ***مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال***، المجلد2، العدد6، 2018، ص 43–57.

[٤]– هشام عبدالكريم، " منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة"، ***مجلة قضايا معرفية***، المجلد 2، العدد 6، 2020، ص. 18–27.

[5]–Abhishek Mishra, "The African Continental Free Trade Area and its Implications for India-Africa Trade", ***observer research foundation***. ORF's series occasional paper171, 2018, p.1-42.

[6]- Ajibo, Collins , "African Continental Free Trade Area Agreement: The Euphoria, Pitfalls and Prospects", ***Journal of World Trade***, no. 5, 2019, p. 871–894.

[٧]– هويدا عبدالعظيم، "منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية"، ***مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار***، مصر، العدد الخامس، 2021، ص. 1–13.

[8] -United Nation, "Africa Regional Integration Index Report 2019", ***United Nation Economic Commission For Africa***, 2019. P.10-48.

[9]- Kaze Armel, "Understanding the African Continental Free Trade Area: Beyond "Single Market", ***Education, Society and Human Studies*** , Vol. 1, No. 2, 2020, p.85-104, ***available at*** , www.scholink.org/ojs/index.php/eshs.

[١٠] – مصطفى سهيلة، " الإطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية"، ***مجلة الدراسات الحقوقية***، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص.277–304.

[11]- Obeng-Odom, "The African Continental Free Trade Area", ***American Journal of Economics and Sociology*** ,vol.79 , no1, (2020),p.167–197.

[12] - United Nations , "the Continental Free Trade Area (CFTA) in Africa –A Human Rights Perspective ",***United Nations Economic Commission for Africa • African Trade Policy Centre***, 2017, p.20-21.

[13] - United Nations Economic Commission for Africa, "Digital Trade in Africa: Implications for Inclusion and Human Rights", ***United Nations***, 2017, p.1-8, ***available at***, https://repository.uneca.org.

[14] −African Union, "Agreement Establishing The African Continental Free Trade Area", ***African Union***, P.5, ***available at***, https://au.int/en/treaties/agreement.

[15] - ***Ibid***, p.6.

[16]-Nwaodu Nnamdi Okechukwu& Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata,." The African Union Continental Free Trade Area: Challenges and Prospects". ***International Journal of Sustainable Development Research***. Vol. 4, No. 2, 2018, p. 36-43.

[١٧]– جيهان عبد السلام عباس، " منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات"، متابعات افريقية، ***مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية***، الرياض، العدد 13، 2021، ص. 32−42.٤٢

[18] - Nwaodu Nnamdi Okechukwu& Ijeoma Edwin Okechukwu Chikata,." The African Union Continental Free Trade. …..,***Op Cit***, p. 36-43.

[١٩]– الهيئة العامة للاستعلامات، " العلاقات المصرية – الأفريقيـــــة عقب ثورة 30 يونيـــو"، متاح علىhttps://www.sis.gov.eg/section/125/10073?lang=ar

[٢٠]– *الهيئة العامة للاستعلامات،" قمة التكتلات الاقتصادية الافريقية 7 – 10 يونيو* 2015"، ***متاح على*** *https://www.sis.gov.eg/section/433/6870?lang=ar*

[٢١]– دياب على محمد على، " تجربة مصر فى تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية فى مجال التجارة والاستثمار"، ***منتدى التعاون العربي الافريقى فى مجال الاستثمار والتجارة***، ليبيا، 2010، ص4−5.

[22] - Mesut Saygili, et.al, "The African Continental Free Trade Area: Challeng-es and Opportunities of Tariff Reductions", ***United Nation, Unctad Rsearch Paper,*** No.15, 2018. P.1-23.

[23] - Lisandro Abrego, *et al*, "The African Continental Free Trade Agreement: Welfare Gains Estimates from a General Equilibrium

Model", ***International Monetary Fund***, IMF Working Papers, WP/19/124, 2019, p.31-32.

[24] - World Bank, "The African Continental Free Trade Area Economic and Distributional Effects", ***International Bank for Reconstruction and Development,*** 2020. P.43-47.

[25]– Hilbun Brian, *et al*, "A Determination of the Trade Creation and Diversion Effects of Regional Trade Agreements in the Western Hemisphere, **Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics Association**, Annual Meeting, Long Beach, Califormia, 2006, p.4.

[26] – Estevadeordal Antoni, "The impact of Free Trade Agreements on the Pattern of Trade", **Inter -American Development Ban**k, Washington, D.C,2003, p.6.

[٢٧]– محمود حسن حسنى، ""تحليل تدفقات التجارة السلعية الثنائية بين مصر والدول العربية فى ضوء نموذج الجاذبية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، السنة الثانية عشر، 1998، ص.1–30.

[28]– Zarzoso Inmaculada Martinez, "Gravity Model: An Application to Trade Between Regional Blocs",2009, p.174-187, ***available at***, www.ideas.org.